

٥٧٦٠	= حشو بلاتين = ٨٠٠١٢٠٦ ج
٣٠٠	= حشو عصب = ٢٥٠٠١٢٠١ ج
١٠٠	= تركيب سنة متحركة = ١٠٠٠١ ج
٨٠٠	= تركيب اطقم = ٤٠٠٢ ج
٣١٢٠	= كشف اطفال = ٣٠٠٥٢٠٢ ج
٥٤٦٠	= حشو وخلع اطفال = ٣٥٠٥٢٠٣ ج
٥٢٠٤٠	الاجمالي
٥٢٠٤	- %١٠
١١٧٠٩	= صافي مهن = ١٢٣٤٦٨٣٦
١٠٠	صافي مرتب
١١٧٠٩	صافي إيراد



- **الاقرار الضريبي:** قم عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٩، وهي كما يلى:

البيان	سنوات ٢٠١٧/٢٠١٥ م	٢٠١٨ م	٢٠١٩ م	لم يقدم
صافي مرتب		١١٨٦٣٧		
إجمالي إيراد مهن		٨٠٠		
%١٠		٨٠٠		
صافي مهن		٧٢٠		
إجمالي		١٢٥٨٣٧		
الضريبة		١٧٣٤١		

- تم الاخطار بنموذج ٣١ فحص بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦.

- **تعامالت الخصم والتحصيل:** يوجد عن سنة ٢٠١٧ م، كما يلى:

ال جهة	قيمة التعامل	خ.ا
جهاز تعمير سيناء	٢١٨٩٥	١١٣٤,٧٥
مستشفى الرضا التخصصي	٨٠٠	٤٠

- **المناقشة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٠، ولملخصها:** خالد البردي، ٣٣٣ حسين حجازى، د/أسنان، عيادة ديماموند للأسنان، لا يوجد حسابات، تم تقديم الأقرارات، مواعيد العيادة يومياً ما عدا الخميس الجمعة وال歇ات الرسمية من ٤:١٠ م، الإبراد الشهير للعيادتين صافي مكتب ٢٠٠٠ ج شهري، عدد حالات الكشف العادى ٥٥ حالات شهري سنة ٢٠١٥ م، قيمة ٣٠٠ ج، سنة ٢٠١٦ م قيمة ٥٥٠ ج، ومن ٢٠٢٠/٣ م حتى الأن قيمة ٦٠ ج، لا يوجد كشف مستجل أو خارجي، عدد حالات علاج اللنه؛ حالات شهري سنوات ٢٠١٥ م/٢٠١٨ م قيمة ٣٠٠ ج/٥٠ ج/٦٠ ج ومن سنة ٢٠١٩ م قيمة ١٠٠ ج شامل الكشف، حالات تنظيف الجير تابع اللنه، لا سوجد خلع جراحى، الخلع العادى من ٢٠١٩/٢٠١٥ م إضافة ٢٠ ج على سعر الكشف لكن خلال ٢٠٢٠ م قيمة الخلع ٩٠ ج شامل الكشف، لا يوجد حشو ليزر، وحشو بلاتين، إضافة ١٥ ج على سعر الكشف خلال ٢٠١٨/٢٠١٥ م وخلال ٢٠١٨/٢٠١٩ م إضافة ٢٠ ج على سعر الكشف، وحشو العادى إضافة ٢٠ ج على سعر الكشف خلال ٢٠١٩/٢٠١٥ م وخلال ٢٠١٩ م قيمة ٢٠٠ ج شامل الكشف، لا يوجد حشو عصب أو تقويم أو زرع أسنان أو عمليات أو تعاملات، يوجد تركيب سنة متحركة فقط خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ م قيمة ٢٥ ج، تركيب طقم كامل فوق وتحت ٤٠٠ ج، ولا يوجد قبل ٣٠٠ ج تركيبات، طبيب أول أسنان يستشفي هيئة قناة السويس، لا يوجد فروع، كشف الاطفال خلال ١٥ ج، وأصبح ٦٠ ج شامل الكشف، وخلع الاطفال ٦٠ ج شامل الكشف، يوجد مساعد د/محمد صبرى.



العاشرة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٢٠م، وملخصها: العادة الاولى: بالدور الاول مكونة من صالة لانتظار المرضى، وبالاطلاع على دفتر المجوزات تبين وجود حالات للدكتور/ خالد قيمة ٢٥٠ ج الكشف للكل، وحالة للطبيب/ محمد صبرى، قيمة الكشف ٣٠٠ ج، ومن ضمن الحالات بالدفتر حالة لدى الممول، الحجرة الاولى: بها مكتب وكرسى الاسنان مجهز وجهاز كمبيوتر وجهاز ليزر وجهاز الحشو وأدوات العمل، والحجرة الثانية: بها مكتب وكرسى الاسنان مجهز وجهاز كمبيوتر وجهاز ليزر وجهاز الحشو وأدوات العمل، وكانت توجد حالة مع /محمد صبرى، العادة الثانية: أعلى الشقة بالدور الاول مكونة من صالة لانتظار المرضى، الحجرة الاولى: بها مكتب وكرسى الاسنان مجهز وجهاز كمبيوتر وجهاز ليزر وجهاز الحشو وأدوات العمل، وبسؤال الممول عن سعر الحالات المكتوبة بالاجندة الخاصة بالمريضه افاد الائتمي: أن الحاله التي يسعر ٢٥٠ ج عباره عن ٢٣ كشف قيمة ٦٠ ج، وحشو بلاتين ٤٤ ج، ٣٠ ج تنظيف، والمبلغ الخاص بالطبيب/ محمد صبرى قيمة ٣٠٠ ج عباره عن كشف ٦٠ ج وعدد ٦ حشو بلاتين وتركيب طقم سنلى قيمة ٢٠٠ ج ويستكمل في الجلسات القادمه.

وقد أشارت المأمورية بمحاسبة الطاعن تقديرًا عن سنوات النزاع طبقاً للامس الوارد بنموذج ١٩ ضريبة، وذلك كما يلى:

في تاريخ ٢٠٢١/١/١ ضريبة "تاريخ التسلیم ٢٠٢١/١/١ م طبقاً لعلم الوصول" وتم الطعن به بتاريخ ٢٠٢١/١/١، وورد النزاع لقطاع لجان الطعن وقيد بسجلات طعون هذه اللجنة تحت طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠٢١، وتحددت أول جلسة لنظر الطعن بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١١ م وفيها لم يحضر أحد، وعليه قررت اللجنة حجز المادة ٦٩ بتاريخ اليوم، مع السماح بتنقيم الدفاع خلال أسبوعين، وتبيان ورود ذكره دفاع برقم ٢٧٦١ بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢ سدر قرار اللجنة التالي:

(الجزء)

بعد الاطلاع على أوراق الملف والمدوالة قاتلنا وحيث أن الطعن حاز على كمال وجاهة فمن ثم يتعين قبول
بعن شكلها، وأما من حيث الموضوع/ فإنه لما كان الثابت بمنكره الدفاع وأنه يتعذر إثباته فالحكم الآتي:



تحقيق تغيرات المأمورية والذى يوافق صريح القانون.

الإعاء تطبيق المادة ١٠ من القانون.

واللجنة بعد دراستها لأوراق الملف واستعلمها طلبات الدفاع وكون الحالة تغيرية وطبقاً لحكم المادة ٩٠ من قرار ١٩١ لسنة ٢٠٠٥، ونص المادة ٣/١٢١ من ذات القانون بأن يصدر قرار اللجنة في حدود تغير المصلحة وطلبات المسوول، وطبقاً لحالات المثل وقضاء اللجنة ومبدأ استقلال السنوات الضريبية، ولما لامسته اللجنة من مطالعتها لأوراق الزراع، الأمر الذي تقرر معه اللجنة حسماً للزروع، كما يلى:

بحصوص مطلب الدفاع تمنع الطاعن بالتمتع بالإعفاء الضريبي والذى ينتهي في ٢٠١٧/٦/٣، فإن اللجنة توضح أن المأمورية لم توضح برقدها على القرار التمهيدى لقرار لجنة الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٠٢٢، مدة الإعفاء التي يتمتع بها الطاعن وفقاً لحالة سواه سنوات أو سنة واحدة، وحيث تبين للجنة من أوراق الزراع أنه قد سبق محاسبة الطاعن عن الفترة من ٢٠١٤/١٠/١ : ٢٠١٤/١٢/٣١ م طبقاً للاتفاق باللجنة الداخلية، وبناء عليه تقرر اللجنة إجلاء مطلب الدفاع بتمتع بالإعفاء الضريبي لمدة ٣ سنوات تنتهي في ٢٠١٧/٦/٣ م كطلب الطاعن، وبعد أقصى ٥٠٠ ج سرياً طبقاً للإعاء ٣٦ ليند ٥ من قرار ١١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

بحصوص مطلب الدفاع تتحقق تغيرات المأمورية والذى يواافق صريح القانون، فإن اللجنة توضح أن الحالة تغيرية وأن محضر المحاسبة الوارد بأوراق الزراع لن بالعادة عدد ٣ وحدات أستان متكاملة ويرجى طبيب مساعد للطاعن، وحسماً للزروع تقرر اللجنة تخفيفات تغيرات المأمورية كما يلى: - تخفيف عدد حالات الكشف الإسراعية لتصبح ١٢ حالة، وتخفيف عدد حالات الخلع الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات علاج الله الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات العشوائي الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات حشو البلاتين الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات حشو العصب الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات تركيب الأظقم الشهيرية لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات كشف الأطفال الإضطراري لتصبح ٦ حالة، وتخفيف عدد حالات حشو وخلع الأطفال الإسراعية لتصبح ٦ حالة، وزيادة المأمورية في باقي بند المحاسبة لمناسبتها لقضاء اللجنة في حالات المثل.

بحصوص مطلب الدفاع إلقاء إعاء تطبيق المادة ١٠ من القانون، تلتئم اللجنة عن طلب الطاعن بشأن تطبيق المادة ١١٠ من قرار ١١ لسنة ٢٠٠٥ م لكونه ليس محل للخصومة المعروضة بشأن سنوات الزراع.

وبناء على ما سبق يتحدد صافي الإيرادات المهنية عن سنوات الزراع، كما يلى:

البيان									
كتف = ٥٥٥٢٠١٢ ج	٧٠٠ ج	٧٠٠ ج	٩٠٠ ج	=					
خلع عادي = ١٠٠١٢٠٩ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	=					
علاج للته = ١٠٠١٢٠٩ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	=					
حشو عادي = ١٠٠١٢٠٨ ج	٢٠٠ ج	٢٠٠ ج	٢٠٠ ج	=					
حشو بلاتين = ١٠٠١٢٠٨ ج	٢٠٠ ج	٢٠٠ ج	٢٠٠ ج	=					
حشو عصب = ١٠٠١٢٠٢ ج	٥٠٠ ج	٥٠٠ ج	٥٠٠ ج	=					
تركيب منهارة = ١٠٠٥ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	١٢٠٠ ج	=					
تركيب أظقم = ٤٠٠ ج	٦٠٠ ج	٦٠٠ ج	٦٠٠ ج	=					
كتف اطفال = ٤٠٠٥٢٠٤ ج	٨٣٢٠ ج	٨٣٢٠ ج	٨٣٢٠ ج	=					
حشو وخلع اطفال = ٥٥٥٢٠٤ ج	١٠٤٠٠ ج	١٠٤٠٠ ج	١٠٤٠٠ ج	=					
تمامات الجهات	*	*	*						
الإجمالي	٩٧٦٢٠	٩٧٦٢٠	٩٧٦٢٠						

يخصم: ١٠% من إجمالي الإيراد المهني مقابل التكاليف						
صافي الإيراد المهني						
١٧٢٩١	١٧٢٩١	١٥٧٢١	١٣٤٥٢	٩٧٦٢		
١٥٥٦١٩	١٥٥٦١٩	١٤١٤٨٩	١٢٩١٦٨	٨٧٨٥٨		
.	.	٢٠٨٣٣	٥٠٠٠	٥٠٠٠	يخصم: الأعفاء طبقاً لل المادة ٣٦ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م	
١٥٥٦١٩	١٥٥٦١٩	١٢٠٦٥٦	٧٩١٦٨	٣٧٨٥٨	صافي الإيراد المهني بعد الأعفاء المهني	
١٠ م	١٠ م	١٠ م	١٠ م	١٠ م	بعض: صافي مرتب "الأقرارات الضريبية"	
١٥٥٦١٩	١٥٥٦١٩	١٢٠٦٥٥	٧٩١٦٥	٣٧٨٥٠	مجموع صافي الدخل مقارباً	

و عن أحقيه الطاعن في تطبيق م ٣ من ق ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ م، ترى اللجنة وفقاً للأحكام المادة الثالثة من ق ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ م، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ م والذي يعملا به اعتباراً من اليوم التالي ل التاريخ نشره، والتي تنص على: "ترتبط الضرائب غير النهائية المستحقة من تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ - ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة الصغر الصادر بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ م وبما لا يقل عن الضرائب التي وردت في الأقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات، وذلك دون الأخذ بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته".

ومن حيث أنه وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد أرقام ٨٢ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ١١٧ - ١١١ - ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه، أن المشرع لم يمول أن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً مصحوباً بالمستندات المزيدة له ويكون الإقرار بذلك ربطاً للضريبة وإلزاماً بادانتها في الموعد القانوني وفي إطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للصلحة تحديد الربط من واقع أي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الإقرار الضريبي أو تقديم إقراراً غير مزدوج بالمستندات والبيانات.

وبموجب نص المادة الثالثة من ق ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ م، فقد أدخل المشرع تعديلاً بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة ببص الماده.

ومؤدى ما تقدم أنه أضحي محاسبة هذه الشركات والمنشآت المحددة حسراً بالمادة الثالثة من ق ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ م وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ - ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ م، هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار إليها وذلك صدعاً لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون، حيث قررت أن القانون يوجه عام بحكم الواقع والمعايير التي تقع تحت سلطاته، أي في المدة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني، ويسرى القانون بأثره المباشر على الواقع والمعايير التي تقع وتم بعد فنادم.

وقد تواتر على قضاة المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على أن الأصل في النصوص التشريعية هو إلا تحمل على غير مقاصدها وإن تفتر عبارتها بما يخرجها عن معناها أو بما يزوّل إلى الآراء بها عن سياقها أو يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها والتي ينفي الوفوق عليها تلك التي تعتبر كائنة مما قصد المشرع منها مبينه حقيقة وجهته وغايتها من إرادتها.

ونزولاً على ما تقدم وصدعوا له فإنه يتعمد الالتزام بصرح عبارات المادة الثالثة المشار إليها وذلك بحسب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ - ٩٤ بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ م.

وبناءً عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة أمام لجان الطعن الضريبي في المحاكم المدنية حتى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ - ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة

والمتاهية الصغر الصادر بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، وحيث أن النزاع المنظور يستوفى شروط تطبيق المادة الثالثة المشار إليها باعتبار أن الضريبة غير نهائية في تاريخ إعمال هذا القانون ورقم أعمال الأثار دون العشرة ملايين جنيه، ومع مراعاة أن النص فيها إلزامي وواجب التطبيق على كل الحالات المستوفية هذه الشروط في ٦/٦/٢٠٢٣، العمل بالحكم رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣، فلا يسع اللجنة إلا الالتزام بصرح النص تنفيذاً للهدف من هذا الترتيب.

- وأساساً على ما تقدم وحيث أن أرقام الاعمال لسنوات النزاع ٢٠١٥ / ٢٠١٩ التي أنتهت إليها اللجنة أقل من عشرة ملايين جنيه، الامر الذي تتبعه اللجنة معه لتطبيق م ٣ من ق ٢٠٢٣، وتحديد الضريبة وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ - ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م، وتكون الضريبة على التمويذ الذي سيرد لاحقاً، وذلك كله دون المساس بحق الطاعن في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً لاحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل لسنة ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، وعلى المأمورية إجابة الطاعن لحقة في الاختيار وفقاً للناس التي أنتهت إليها اللجنة وبموجب طلب رسمي يقر الطاعن بحقه في تطبيق قانون الضريبة على الدخل لسنة ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، وفقاً لما أنتهت إليه اللجنة من اسـ :

واعلاً لما تقدم يكون رقم الاعمال والضريبة المستحقة على التحو التالي:

البيان / السنوات	٢٠١٩م	٢٠١٨م	٢٠١٧م	٢٠١٦م	٢٠١٥م	أرقام الاعمال المعتمدة بقرار اللجنة
	١٧٢٩١٠	١٧٢٩١٠	١٥٧٢١٥	١٣٤٥٢٠	٩٧٦٢٠	الضررية المستحقة طبقاً للمادة من ق ٣٠ السنة ٢٠٢٣م
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الضررية المستحقة طبقاً للأقرارات الضريبي
لم يقتصر	١٧٣٤١	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	

- وحيث أن الضريبة المستحقة طبقاً للقرار الضريبي المقدم من الطاعن عن سنة ٢٠١٨م التزام تفوق الضريبة المستحقة طبقاً للمادة ٣ من ق.د. رقم ٢٠٢٣، فلا يسعى اللجنة سوى إعتماد قيمة الضريبة الواردة بقرار الطاعن عن سنة ٢٠١٨م.

(ولهذه الأسباب)

فررت اللجنة قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل تدابير المأمورية عن سنوات النزاع طبقاً لحيثيات القرار.



٢٠١٥م	الضريبة	١٠٠ج	فقط الف جنيهها
٢٠١٦م	الضريبة	١٠٠ج	فقط الف جنيهها
٢٠١٧م	الضريبة	١٠٠ج	فقط الف جنيهها
٢٠١٨م	الضريبة	١٧٣٤١ج	فقط سبعة عشر
٢٠١٩م	الضريبة	١٠٠ج	فقط الف جنيهها

- ويختبر كلا من طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول

أمين سر اللجنة

الاستاذ / حياة عادل على
ص ٥

